محمّد بودية السّنة أولى ماستر

أستاذ محاضر تخصّص: لسانيات تطبيقية

محاضرات في اللّسانيات وقضاياها

المحاضرة التّاسعة : مباحث الاتّجاه التّداولي أو التّخاطبي في اللّسانيات

تقوم التداولية على أربعة أعمدة تُعدّ المفاهيم الأساسية التي يجب أن يتطرّق إليها كل باحث فيها. تتمثل هذه الأعمدة فيما يلي: الإشارة، الافتراض المسبق، الاستلزام الحواري، الأفعال الكلامية.

1-ى الأسئب:

المقصود بها إشارة العناصر اللغوية، والتي لا يمكن فهمها وتفسير مدلولاتها إلاّ بالرجوع إلى السّياق والمقام الذي قيلت فيه، وتنتمي إلى هذه العناصر "ضمائر المتكلّم والخطاب وظرفي المكان والزمان (الآن، هنا) والتعابير التي تستقي دلالتها من معطيات تكون جزئيا خارج اللغة نفسها، أي من المقام الذي يجري فيه التواصل"[1].

---

[1] محمود أحمد نحلة ، آفاق جديدة في البحث اللّغوي المعاصر ، ص18.

ويقسّم الباحثون هذه العناصر الإشارية إلى خمسة أقسام: الإشاريات الشخصية، الإشاريات الزّمانية، الإشاريات المكانية، الإشاريات الاجتماعية الإشاريات الخطابية أو النصّية.

أ. **الإشاريات الشّخصية:** يتضمن هذا القسم الضمائر التي تدل على المتكلم والمخاطب كـ أنا ونحن وأنت وأنتما وأنتم. ولا بدّ من معرفة السّياق والمقام اللذين وردت فيهما هذه الضمائر اللغوية، ليتم التعرّف على المتكلّم الذي يشير إليه الضمير أو المخاطب، أو بعبارة أدق؛ لكي يعرف مرجع الضمير.

وهنا يتّضح البعد الثلاثي للإشارة الذي تكلّم عنه الفيلسوف الأمريكي "شارل ساندرس بيرس"، وصوّره بمثلث" تشكّل الإشارة فيه الضلع الأوّل الذي له علاقة حقيقية مع الموضوع الذي يشكل الضّلع الثاني والذي بدوره يستطيع أن يُحدّد المعنى وهو الضلع الثالث من المثلث وهذا الضلع الثالث –أي المعنى– هو بحد ذاته إشارة تعود على موضوعها الذي أفرز المعنى" [2].

فالإشاريات الشخصية –إذن– هي إشاريات ضمائرية تستدعي الحديث عن الظروف المقامية المختلفة التي من خلالها يُحَدَّد مرجع الضمير.

"ويضيف فلاسفة اللغة بُعدا آخر يتمثل في شرط الصدق. فإذا قالت امرأة مثلا: أنا أم نابليون فليس بكاف أن يكون مرجع الضمير هو تلك المرأة بل لا بدّ من التّحقق من مطابقة المرجع للواقع، بأن تكون هذه المرأة هي أم نابليون فعلا وأن تكون الجملة قيلت في الظروف التاريخية المناسبة فإن لم يتحقق شرط الصدق كانت الجملة كاذبة"[3].

ب. الإشاريات الزّمانية: وهي ألفاظ تدل على الزمان، غير أنّ هذا الزمان يتحدد بناء على السياق والاستعمال الذي ورد فيه اللفظ، لأن هناك كلمات زمانية مثل: اليوم وأمس وغدا، والآن، نجدها في الكلام ولا يراد بها المعنى الحقيقي أو المدة الزمانية التي تمثلها هذه الكلمات بل يراد بها معنى العصر أو الأيام السابقة أو

---

[2] بيير جيرو، علم الإشارة السيميولوجيا، ترجمة منذر عياشي، تقديم مازن الوعر، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ط1، 1988، ص11.

[3] محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص18.

اللاحقة فإذا قال أحد لآخر " بالأمس كان أحدنا يتمنّى سماع صوت صديق له واليوم بإمكانه أن يسمعه كلّ يوم، ونحلم بغدٍ يتكلم الصديق مع صديقه ويراه دون أن يوجد معه".

فالكلمات الزمانية الموجودة في هذه العبارات (الأمس، اليوم، غدا) لا تشير إلى المدة الزمانية التي تقاس بالساعات، وإنما تشير إلى العصر أو المرحلة الزمانية. وهذا يرجع إلى الاستعمالات اللغوية لهذه الألفاظ.

ج. الإشاريات المكانية: وهي كلمات يُشير بها المتكلم إلى المكان، وتدخل ضمنها ما كان يعرف عند النحاة العرب بأسماء الإشارة كـ: هنا وهناك وهذا وذاك وهذه الأسماء رغم أنه يشار بها إلى أماكن محدّدة إلاّ أنه قد لا يفهم مقصد المتكلم منها، إلاّ بالرجوع إلى المقام فإذا قال أحد " هنا يلتقي جميع الحجّاج" فلكي يعرف المخاطب أنّ المتكلم يقصد مكة المكرمة أم أمام البيت الحرام أو المكان الذي تؤدّي فيه أركان الحج ككل، يجب أن يكون على علم بالظروف المقامية المحيطة بالمتكلم والتي دعته إلى أن يقول هذه العبارة.

د. الإشاريات الاجتماعية: وهي أنماط تشير إلى نوعية العلاقات والطبقات الاجتماعية. وتدخل ضمنها الألقاب التي تدل على مكانة المتحدث أو المتحدث عنه أو المتحدث إليه فكلمة الآنسة – مثلا– تشير في كثير من المجتمعات إلى المرأة غير المتزوجة، وكلمة الشيخ يشار بها –عند أهل العلم– إلى الرّجل الذي يحتل مكانة علمية عالية وليس إلى الكبير في السن.

هـ. الإشاريات الخطابية (النصية): وهي ألفاظ أو عبارات تشير إلى سابق أو لا حق في النص، وهذه الإشاريات عند البعض هي نفسها الإحالات النصّية، أي ما تحيل إليه العناصر اللغوية داخل النص، ونمثل للإشاريات الخطابية أو النصية بعبارة ناتجة عن أحد يخاطب آخر قائلا له " ما قلته أنت هو الصحيح" فتحيل هذه العبارة إلى أنّ هناك كلاما قيل من قبل ويعرفه كلّ من المتكلم والمخاطب.

2- الإفتراض المسبق: **présupposition.**

وهو أحد متضمنات القول ويتمثل في الخلفية المعرفية الموجودة لدى السامع عندما يخاطب من المتكلم، وتفهم هذه الخلفية من ردّ المخاطب على رسالة المتكلّم وهو أيضا " تلك المعلومات التي يحتويها الكلام، والتي ترتبط بشروط النجاح التي لا بد أن تتوفر لكي يكون الفعل الكلامي المزمع تحقيقه قابلا لأن يُفضي من الناحية التأثيرية"[4]. والافتراض المسبق من بين العناصر التي تحافظ على استمرارية التواصل، ذلك أنه لو لم يكن هناك معطيات ومعلومات سابقة لدى السامع، لتعجّب من كلام المتكلّم أو أنكره واستحال التواصل بين الطرفين [5].

3- الإلزام الحواري: **l'implication convertionnelle.**

تعود نشأة البحث في هذه الظاهرة إلى الفيلسوف "جرايس Gris"، حيث لاحظ أنّ الناس عندما يتحاورون يجعلون قصدهم في كلامهم، وقد لا يكون ذلك فيكون القصد غير مباشر، ولا تحمله الألفاظ والجمل، وبالرغم من ذلك يصل المعنى المقصود إلى السامع.

هذه النقطة أثارت اهتمام "جرايس" متسائلا: كيف يمكن للمتكلّم أن يقصد ما لا يقول؟ وكيف للسّامع –أيضا– أن يفهم غير ما يقال؟

" ولوصف هذه الظاهرة يقترح "جرايس" نظرية المحادثة التي تنصّ على أنّ التواصل الكلامي محكوم بمبدأ عام (مبدأ التعاون) وبمسلمات حوارية.

وينهض مبدأ التعاون على أربع مسلمّات maximes :

1. **مسلّمة القدر Quantité**: وتخصّ (كمية) الإخبار الذي يجب أن تلتزم به المبادرة الكلامية ويتفرّع إلى مقولتين:

أ. اجعل مشاركتك تفيد القدر المطلوب من الأخبار.

ب. لا تجعل مشاركتك أكثر ممّا هو مطلوب.

---

[4] عمر بلخير، تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداولية، منشورات الاختلاف، ط1، 2003، ص118.

[5] محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص31.

2. مسلّمة الكيف Qualité: ونصُّها: « لا تقل ما تعتقد أنه كاذب، ولا تقل ما لا تستطيع البرهنة على صدقه».

3. مسلّمة الملاءمة Pertinence: وهي عبارة عن قاعدة واحدة «ولتكن مشاركتك ملائمة».

4. مسلّمة الجهة Modalité: التي تنصّ على الوضوح في الكلام، وتتفرع إلى ثلاث قواعد فرعية:

أ. ابتعد عن اللبس، ب. تحرّى الإيجاز، ج. تحرّى الترتيب.

وتحصل ظاهرة الاستلزام الحواري، إذا تمّ خرق إحدى القواعد الأربع السابقة"[6]. والذي يجب أن يفهم من "مبدأ التعاون" هذا الذي اقترحه "جرايس" أنّ عدم تطبيقه هو الذي يؤدّي إلى ظاهرة الاستلزام الحواري وليس العكس.

4 .ئ الأفعال الكلامية بلا إكراه *les actes de parole :*

تعتبر نظرية الأفعال الكلامية محور التداولية، ونقطة اشتراك بين كثير من العلوم، ويعتبر "جون أوستن J.Austin" الواضع الأول لهذه النظرية، وذلك عند ما تصدى للفلاسفة الذين يرون أنّ اللّغة تستعمل لوصف وقائع العالم الخارجي فقط، وصفا يمكن أن نحكم عليه بالصدق أو الكذب، فأنكر هذا الزعم مصرّحا "أنّ هناك فرعا آخر من العبارات يشبه العبارات الوظيفية في تركيبها لكنه لا يصف وقائع العالم ولا يوصف بصدق ولا كذب كأن يقول رجل مسلم لامرأته: أنت طالق، أو يقول: أوصي بنصف مالي لمرضى السرطان، أو يقول وقد بشّر بمولود: سميته يحي، فهذه العبارات وأمثالها لا تصف شيئا من وقائع العالم الخارجي، ولا توصف بصدق أو كذب، بل إنّك إذا نطقت بواحدة منها أو مثلها لا تنشىء قولا بل تؤدي فعلا، فهي أفعال كلام، أو هي أفعال كلامية"[7].

---

[6] مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، دراسة لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 2005، ص34.

[7] محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص43.

وما يلاحظ عن العبارات السابقة كالعبارة الأولى "أنت طالق" أنها تؤدّي فعلا إنجازيا أو أدئيا يقوم به المتكلّم، ولا تخبر عن شيء بحيث يمكن الحكم على هذا الخبر بالصدق أو الكذب.

ومن هنا جاء تمييز "أوستن" بين نوعين من العبارات:

عبارات وصفية أو إخبارية وعبارات أو أفعال إنجازية، ذلك أن كلّ عبارة من هذه العبارات تؤدّي فعلا إنجازيا ناتجا عن قول مقصود منه التطبيق لا الحكم، وعليه فقد "كشف تحليل أوستن عما أصبح معروفا في الأبحاث التداولية بالقوة الإنجازية. إنّ كلّ عبارة تتوفر على قيمة إنجازية تتمثل في القصد الذي ينوي المتكلّم أن يعطيه لخطابه من خلال عملية الإنجاز. إنّ القول إمّا وعد أو استفهام أو أمر أو طلب أو تهديد أو أي شيء آخر بحسب معطيات المقام ودلالة القصد وكيفية الإنجاز" [8].

ورغم تحليلات "**أوستن**" للأفعال الإنجازية، إلاّ أنّ مفهوم الفعل الإنجازي لم يكن واضحا تمام الوضوح ، ذلك أنّ القوة الإنجازية تظهر في كثير من الأفعال الكلامية، وليس في فعل واحد. ولذلك كان لزاما على "أوستن" أن يبيّن أنواع الأفعال الكلامية التي تتبدّى انطلاقا منها القوة الإنجازية، فوضع تصنيفا آخر للأفعال الكلامية على أساس هذه القوة. وتضمّن هذا التّقسيم خمسة أنواع من الأفعال هي:

– أفعال الأحكام – أفعال القرارات – أفعال التّعهّد – أفعال السّلوك – أفعال الإيضاح .

ولم يكن ما اقترحه **"أوستن"** كافيا لإرساء قواعد نظرية الأفعال الكلامية، بل كان بداية لتطوير هذه النظرية من قبل مجموعة من الباحثين في مقدمتهم **"سيرل** Searle **"** الذي توسع في إيضاح مفهوم الفعل الكلامي، ورأى أنّ هذا الفعل لا يرتبط بمقصد المتكلم فقط، بل له علاقة –أيضا- بالعرف اللغوي والاجتماعي ولذلك لا بدّ من وجود أسس أخرى يتم من خلالها تصنيف الأفعال الكلامية، وقد جعلها ثلاثة أسس تمثلت فيما يلي:

---

[8] مصطفى علفان، اللسانيات العربية الحديثة، دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية، جامعة الحسن الثاني، عين الشق، سلسلة رسائل وأطروحات رقم 04، ص248.

1. الغرض الانجازي، 2. اتّجاه المطابقة، 3. شرط الإخلاص.

وبناء على هذه الأسس جاء تصنيف الأفعال الكلامية كالآتي:

– الإخباريات – التّوجيهات – الالتزامات – التّعبيرات – الإعلانات .

وما قدّمه "سيرل" من اقتراحات جديدة في تصنيف الأفعال الكلامية كان له الأثر البالغ في إقامة نظرية جديدة تدعى "نظرية الأفعال الكلامية"، بل كان له – أيضا– الدور الفاعل في إرساء قواعد العلم التداولي بوصفه علم الاستعمال اللغوي، يُعنى بالبحث في مقصد المتكلم، إضافة إلى الظروف الاجتماعية واللغوية التي تسود الخطاب.

وعليه فالبحث التداولي ليس بحثا شكليا يهتم بتراكيب أو صور الجملة فقط ولا بحثا دلاليا يرتكز على المعنى لوحده، بل هو بحث قائم على أسس وضوابط تحكم الاستعمال اللغوي، وتؤثّر على المعنى بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وتُبيّن كيفية فهم السّامع مقاصد لا تحملها التّراكيب ولا الصّور.